

## علة المنع الصوتية في كتب إعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن

### السادس للهجرة/إعداد: مهند عبد الجبار حسن

#### المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد :

ولقد اهتم معربو القرآن الكريم اهتماماً عظيماً باللغة، ولم يتركوا جانباً منها إلا وأولوه جلّ اهتمامهم حفاظاً على لغة القرآن الكريم، والناظر إلى كتب إعراب القرآن الكريم يجد فيها روائع الدرر، فأصحابها لم يقتصروا على علم محدد، فقد جمعوا بين النحو والصرف والصوت والبلاغة، وغيرها من العلوم، وقد اختصت هذه الكتب بالد الإعراب فكان هو السمة الأكبر عن غيرها من الفنون.

وقد اقتصرنا على (علة المنع)، ومشتقاتها، وكذلك مرادفها وهو: (عدم الجواز) مثل: (لا يجوز، وفلا يجوز، غير جائز) وغيرها.

وكان لعلم الصوت نصيبٌ كبير في خدمة لغة القرآن الكريم لمنع الوقوع في الخطأ في أثناء تلاوته، ويعدُّ هذا الدافع سبباً من الأسباب التي جعلت علماء العربية يهتمون به، فتعددت جهودهم في ميادين اللغة، فمنها الصوت الذي تناولته أغلب كتب النحو والقراءات وكتب إعراب القرآن وغيرها من الكتب، فالقدا مي اهتماماً كبيراً، إذ لا يخلو كتاب من كتب الأقدمين ولا سيما كتب التجويد إلا وفيه مادة صوتية، فكان اهتمامهم نابعاً من اعتمادهم على حسهم الشخصي في إخراج الحرف من موضعه الصحيح، فهم مختلفون بعض الشيء في مخارج الحروف إلا



أننا نجد أنهم اهتموا به، وجاء بعدهم المحدثون فاهتموا به عن طريق الأجهزة ومختبرات الصوت الحديثة.

وتعد كتب إعراب القرآن الكريم مصدراً مهماً من مصادر علم الأصوات بما احتوته من علل صوتية، تجعله مرجعاً مهماً لأهل اللغة، فنجد أنهم يقولون: إن هذا الحكم (لا يجوز) أو (ممتنع)، وفي الحقيقة أن هذه الأقوال خرجت من أجل سبب ما وقالوا بها، فنجد أن السمة الأكبر هي آراء شخصية، ومنهم من يوافق العلماء في رأيه ولهذا قسّمت البحث على مطلبين يسبقهما تمهيد ومقدمة تناولت في التمهيد التعريف بالعلة لغة واصطلاحاً، وأقسام العلل.

**أما المطلب الأول:** كان بعنوان الإدغام، فعرفته لغة واصطلاحاً، وتناولت فيه علل منع الإدغام، وجعلتها على شكل مسائل.

**وأما المطلب الثاني:** فكان بعنوان الهمز، فعرفته لغة واصطلاحاً، وتناولت فيه علل منع الهمز وجعلتها على شكل مسائل.

حيث انتهيت إلى خاتمة تضمنت النتائج التي توصلت إليها.

والله أسأل أن أكون قد وفقت في ما قدمت، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

## التمهيد

### تعريف العلة لغة واصطلاحاً:

العلقة لغة: ((والعلقة المرصُ عَلٌّ يَعِلُّ وَاَعْتَلَّ أَي مَرِضٌ فَهُوَ عَلِيلٌ... وَالْعِلَّةُ الْحَدَثُ يَشْعَلُ صَاحِبَهُ عَن حَاجَتِهِ كَأَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ صَارَتْ شُغْلًا ثَانِيًا مَنَّعَهُ عَن شُغْلِهِ الْأَوَّلِ))<sup>(١)</sup>.

العلقة اصطلاحاً: لا يبتعد مفهوم العلة الاصطلاحي عن مفهومه اللغوي إذ هي: (( تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه))<sup>(٢)</sup>.

وقد عرفها الجرجاني بأنها: ((عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف))<sup>(٣)</sup>.

وعرفت أيضاً بأنها: ((الصفة أو الميزة التي من أجلها عُدي حكم المقيس عليه إلى المقيس))<sup>(٤)</sup>.

### أقسام العلة:

للعلة النحوية تقسيمات عديدة تختلف حسب نظرة النحاة إليها فقد قسمها ابن السراج في كتابه الأصول في النحو على قسمين إذ قال: ((واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا : كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما تستخرج منه حكمتها))<sup>(٥)</sup>.

وجاء بعده الزجاجي فقد قسم العلل على ثلاثة أضرب:

١- العلة التعليمية: وهي علة بسيطة غايتها تفسير الواقع اللغوي من خلال توضيح العلاقة التركيبية للمفردات داخل الجمل، إذ قال: ((فهي التي يُوصل بها إلى معرفة كلام العرب؛ لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً وإنما سمعنا بعضه فقسنا عليه نظير... فمن هذا النوع من العلل قولنا: إنَّ زيدًا قائم، إن قيل بم نصبتم زيدًا؟ قلنا: بآن: لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأننا كذلك علمناه ونعلمه))<sup>(٦)</sup>.

٢- العلة القياسية: وعايتها الربط بين الظواهر اللغوية المختلفة وما بينها من صلوات، فمثلاً أن يقال: ((لمن نصبت زيدًا بآن، في قوله إن زيدًا قائم: ولمَّ وجب أن تنصب ((إنَّ)) الاسم؟ فالجواب في ذلك ان يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته))<sup>(٧)</sup>.

٣- العلة الجدلية النظرية: وهي العلة التي تبدأ بعد العلتين السابقتين وهي تعليل لهما وتأييد عن طريق التدبر المنطقي، والغاية منها الجدل.

ومثالها أن يقال من أي جهة شابته الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبا الماضية أم المستقبلية<sup>(٨)</sup>.

ويتضح من خلال كلام الزجاجي إنه كان يهتم بالعلل وأكثر اهتمامه كان بالعلة التعليمية؛ لأنها تكون قريبة وواضحة أما بقية العلل فتكون زيادة في الشرح والتعليل.

أما ابن جني فقد قسم العلل على قسمين فقال: (( إن علل النحويين على ضربين أحدهما واجب لا بد منه؛ لأنَّ النفس لا تطيق في معناه غيره والآخر ما

يمكن تحمله إلا أنه على تجشّم واستكراه له<sup>(٩)</sup>، أما علّة العلة فهي شرح وتفسير وتنمिम للعلّة التعليمية<sup>(١٠)</sup>.

أما ابن مضاء القرطبي فقد فرق بين العلل الأول والثواني، ولم يردّ العلل التعليمية واستحسن وجودها من خلال معرفة كلام العرب، وإن العلل الثواني يجب أن تترك وليس فيها فائدة إذ قال: (( والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني، أن العلل الأول بمعرفتها تحصل إلنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر. والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة))<sup>(١١)</sup>.

فابن مضاء لم يضيف شيئاً على تقسيم الزجاجي وابن جني سوى تغيير المصطلح فقد سمى العلة التعليمية بـ(( العلل الأول )) والعلل القياسية والجدلية بـ(( العلل الثواني والثالث )) .

## المبحث الأول

### علل منع الإدغام

الإدغام لغة: الإدخال، والستر، والخفاء، وهو مأخوذ من دغم الغيث الأرض يدغمها إذ غشيها وقهرها<sup>(١٢)</sup>.

واصطلاحاً: عرّفه ابن جني بقوله: ((تقريب صوت من صوت))<sup>(١٣)</sup>.

وعند القراء: ((وصلك حرفاً ساكناً بحرف آخر متحرك من غير أن يفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران بتداخلهما حرفاً واحداً))<sup>(١٤)</sup>.

ولهذا فإنّ سبب وقوع الإدغام في اللغة أن الكلمة إذا كانت حروفها مختلفة كانت أخف على اللسان من التي بعض حروفها متفقة؛ وذلك لأنّه إذا وقع في الكلمة حرفان مثلان صعب النطق بهما وثقل على المتكلم أداء اللفظ بشكله الصحيح<sup>(١٥)</sup>.

## المسألة الأولى: علة عدم جواز إدغام حرف الميم في الباء

ذكر النحاس أنّ الحسن<sup>(١٦)</sup> وأبا عمرو أدغما حرف الميم في الباء، وهذا لا يجوز والعلة في ذلك أنّ الميم فيها (غنة) فلو أدغمتها لذهبت هذه الغنة، فقال: ((روي عن الحسن وأبي عمرو أنهما أدغما الميم في الباء ولا يجوز ذلك؛ لأنّ في الميم غنة فلو أدغمتها لذهبت))<sup>(١٧)</sup>.

ولا يمكن إدغام الميم في الباء لما للميم من غنة وزيادة في الصوت على الباء<sup>(١٨)</sup>.

وذكر سيبويه أنّه لا يجوز إدغام حرف الميم في حرف الباء كقولك: (أكرم به) والعلة في عدم الجواز هو قلبهم النون ميماً، كقولهم: (العنبر) وقولهم: (من بدا لك)، فعند وقوع حرف الباء الذي يفرون إليه من النون لم يغيّره؛ وجعلوا ذلك الحرف بمنزلة النون، إذا كانا فيهما غنة<sup>(١٩)</sup>.

وقد جاء ذكر صاحب كتاب التعليل الصوتي عند العرب توضيح لكلام سيبويه: هو أنّ علة عدم إدغام حرف الميم في الباء وهي صوت مقارب لها، أنّهم عدّوا الميم نوناً، ولا سيما أنّ الميم مما يفرون إليه من النون مع الباء، إذ أنّ النون تقلب ميماً في قولهم (العنبر)<sup>(٢٠)</sup>.

و((قال ابن مجاهد والميم لا تدغم في الباء لكنها تخفى؛ لأنّ لها صوتاً من الخياشيم تواخي به النون الخفيفة))<sup>(٢١)</sup>.

وقد ذكر ابن الأنباري أنّه لا يجوز أدغام حرف الميم بحرف الباء كقولك: (أكرم بزيداً)؛ والسبب في ذلك أنّ حرف الميم بها صوت زائد وهي (الغنة)، إذا أنك لو أدغمت حرف الباء لزال الغنة التي فيها، وهذا لا يجوز، أمّا إذا ادغمت (الباء) في الميم فإنّه يجوز ذلك؛ وعلة الجواز؛ أنّ الباء ليس فيها غنة<sup>(٢٢)</sup>.

فالعلة هي وجود الغنة في الميم وهي صفة محسنة تلحق الصوت وما كان فيه زيادة صفة لا يدغم في غيره لذهاب تلك الصفة بالإدغام منه، فما ذهب إليه النحاس في رأيه هو على رأي أغلب العلماء، فإدغام الميم في الباء فيه صعوبة في النطق واللغة بطبيعتها تميل إلى الخفة، فما ذهب إليه أغلب العلماء هو الصواب لسهولة المخرج والله أعلم.

### المسألة الثانية: علة عدم جواز إدغام الراء في اللام

ذكر النحاس أنه لا يجوز إدغام حرف (الراء) في (اللام) في (سيغفر لنا) في قوله تعالى ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا ﴾ [الأعراف: ١٦٩]

فقال: ((ولا يجوز إدغام الراء في اللام؛ لأنّ فيها تكريراً))<sup>(٢٣)</sup>.

ذكر ابن خالويه أنّ أبا عمرو بن العلاء وحده من قرأ بإدغام حرف (الراء) في (اللام)، وقرأ الباقيون بغير إدغام<sup>(٢٤)</sup>.

وذكر الجعبري إلى أنّ السوسي<sup>(٢٥)</sup> والدوري<sup>(٢٦)</sup> أدغما (الراء) الساكنة في اللام.

وذكر العلماء أنه لا يجوز إدغام حرف (الراء) في حرف (اللام) والعلة في ذلك أنّ (الراء) فيها تكرير و(اللام) ليس فيها تكرير فلو أدغمت الراء في اللام لذهب التكرير، فلا يجوز إدغام حرف فيه مزية وفضل على حرف آخر ليس فيه مزية فلو أدغمت لذهب هذا الفضل والمزية، فيكون الإظهار أولى من الإدغام<sup>(٢٧)</sup>.

وذهب ابن الأنباري إلى أنّ حرف (الراء) فيها صوت زائد وهو (التكرير) بخلاف حرف (اللام) فليس فيها تكرير، هذا من جانب ومن جانب آخر أنّ كل

حرف فيه زيادة صوت لا يدغم في الأنقص منه صوتاً؛ والعلة في ذلك أنه ((يؤدي إلى الإجحاف به وإبطال ما له فضل على مقاربه))<sup>(٢٨)</sup>.

وذهب سيبويه إلى أنّ إدغام (الراء) في (اللام) غير جائز لما في الراء من التكرير إذا كانت مع غيرها فكره إدغام مع ما ليس فيه انتشار في الفم ولا يتكرر<sup>(٢٩)</sup>.

وذكر مكي القيسي إن إدغام حرف الراء في حرف اللام قبيح وسبب القبح هو قوة حرف الراء في الجهر والتكرير وضعف حرف اللام لعدم التكرير وضعف الجهر به فإذا أدغمت في ذلك نقلت الأضعف إلى الأقوى؛ وذلك ضعيف مكروه<sup>(٣٠)</sup>، وإدغام الراء في اللام قد وردت برواية أبي عمرو بن العلاء في خمسة وثمانين موضعاً لذا لا توصف في القبح الضعف والكراهية؛ لأنّ الرواية مقدمة على قواعد العلماء<sup>(٣١)</sup>.

وذهب ابن الأنباري إلى أنّ ما روي عن أبي عمرو البصري أنّ إدغام حرف (الراء) في حرف (اللام) جائز، فالعلماء ينسبون هذا الخطأ إلى الراوي الذي روى ذلك لا إلى أبي عمرو البصري، فقالوا: ((لعل أبا عمرو أخفى حرف (الراء) فخفي على الراوي فحسبه إدغاماً))<sup>(٣٢)</sup>.

وفي نهاية المطاف يتضح لنا أنّ آراء العلماء قد انقسمت إلى قسمين:

فمن العلماء من نقل الإدغام عن أبي عمرو البصري كما بينا ذلك، ومنهم من لم يدغم، وقد عللوا بذلك فنذكروا أنّ إدغام حرف (الراء) في (اللام) غير جائز لقوة حرف (الراء) وضعف حرف (اللام) وكذلك؛ لأنّ حرف (الراء) فيه صفة زائدة وهي التكرير ولا يوجد تكرير في حرف (اللام).



### المسألة الثالثة: علة عدم جواز إدغام لام (قُلْ) في التاء

ذهب النحاس إلى أنه لا يجوز إدغام حرف (اللام) من (قُلْ) في حرف التاء، في قوله تعالى ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، والسبب في ذلك أن (قُلْ) فعل معتل، فقال: ((ولا يجوز الإدغام في قوله (قُلْ تَعَالَوْا)؛ لأنَّ قُلْ معتل فلم يجمعوا عليه علتين))<sup>(٣٣)</sup>.

ذكر سيبويه أن لام التعريف تدغم في ثلاثة عشر حرفاً ولا يجوز فيهن إلا الإدغام والعلة في ذلك كثرة لام التعريف في الكلام، والحروف هي: (النون، والراء، والذال، والتاء، والصاد، الطاء، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال، والذالان، خالطاها: الضاد والشين؛ لأنَّ الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام، والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء، وذلك قولك: النعمان، والرجل؛ وكذلك سائر هذه الحروف)، أما لام (هَلْ) و (وَبَلْ) فإدغامها مع بعضها أفضل كقولك: (هرأيت)؛ لكونها أقرب الحروف إلى حرف اللام من ناحية المخرج ومشابها لها، ويجوز فيها الإظهار فتقول: (هل رأيت) وهي لغة أهل الحجاز<sup>(٣٤)</sup>.

فبالخلاف الذي ذكره النحاس ليس في لام التعريف ولا في لام (هَلْ) و (بَلْ) وإنما الخلاف في لام (قُلْ) فذكر أنه لا يجوز الإدغام؛ لأنَّ (قُلْ) معتل.

وذهب الإمام مكِّي القيسي إلى أن، إدغام (لام) قل في (التاء) قبيح والعلة أنَّ سكونها عارض<sup>(٣٥)</sup>.

وذكر الإمام الشاطبي أنه لا يجوز إدغام (اللام) في (التاء) والعلة في ذلك أنَّ (قُلْ) فعلٌ قد أُعِلَّ بحذف عين الفعل، فلم يجمع إلى حذف لامه بالإدغام، من غير ضرورة، وإنَّ سأل سائل لماذا جاز إدغام لام (هَلْ) و (بَلْ) في (التاء)؟ قيل له: إنَّ (هَلْ) و (بَلْ) لم يحذف منهما شيء فأدغم، وأنَّ سأل سائل لماذا أجمعوا على



إدغام (اللام) في (الراء)؟ فالجواب في ذلك لشدة القرب في المخرج وبعد اللام عن التاء<sup>(٣٦)</sup>.

وحكم اللام في هذا الموضوع عند جميع القراء الإظهار وجوبًا إلا إذا وقع بعدها حرف (اللام) أو حرف (الراء)<sup>(٣٧)</sup>.

فالإظهار هو اختيار عامة البغداديين، وليس النحاس وحده، وهو اختيار ابن مجاهد وابن المنادي، وعلل ابن مجاهد الإظهار فيه بأنه من أجل اعتلال عينه بالبدل، فصار كسائر المعتل الذي يُؤثّر الإظهار فيه للتغير الذي لحقه لا لقلة حروف الكلمة. وأما الإدغام فقد اختاره الداني<sup>(٣٨)</sup>

ويتضح لنا أنه لا يجوز إدغام لام (قُل) في (التاء) والعلة كما بينها الإمام الشاطبي أن (قُل) فعلٌ معتل بحذف عين الفعل، فلا يجوز حذف لام الفعل والإدغام؛ السبب في ذلك أن الحذف سيكثر، وتكثر العلة فتصبح علتين بدل واحدة وهي علة الحذف وعلة الإدغام وهذا لا يجوز فما ذهب إليه النحاس هو الصواب.

### المسألة الرابعة: علة عدم جواز إدغام الهاء في الهاء

ذهب النحاس إلى أنه لا يجوز إدغام حرف الهاء في الهاء، في قوله تعالى ﴿قَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]، فقال: ((ولا يجوز إدغام الهاء في الهاء إلا على لغة من حذف الواو في الإدراج))<sup>(٣٨)</sup>.

الإدغام يقسم على قسمين:

**الأول: صغير:** وهو أن يكون الأول ساكنًا والثاني متحركًا.



**الثاني: كبير:** وهو أن يكون الأول متحركًا فإذا أُريد الإدغام وجب تسكين الأول<sup>(٣٩)</sup>، سواء كانا مثلين أم متجانسين<sup>(٤٠)</sup> أم متقاربين، ثم الإدغام اشتهر به من القراء أبو عمرو بن العلاء البصري<sup>(٤١)</sup>.

فأصل الإدغام يكون في المثليين، والعلة في ذلك هي التخفيف في النطق؛ لأنّ اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج نفسه ليلفظ بحرف آخر مثله صعب ذلك عليه، وقد شبه النحويون ذلك بمشي المقيد؛ لأنّه يرفع رجلا ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه<sup>(٤٢)</sup>.

فالأول إذا سُكِّنَ وبعده متحرك فيجب الإدغام ما لم يوجد مانع، أمّا إذا وُجِدَ مانع فيكون الإظهار أحسن من الإدغام<sup>(٤٣)</sup>.

وقد ذكر الإمام الجعبري أنّ ستة حروف لا تدغم إلّا في مثلها هي (الهاء، والعين، والغين، والياء، والفاء، والواو)<sup>(٤٤)</sup>.

وقد ذهب ابن البادش<sup>(٤٥)</sup> في إدغام الهاء في الهاء، في قوله تعالى ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّ هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴾ [الحاقة: ٢٨ - ٢٩]، فقال: (( أنّه وصول، إلى حمل الوصل على الوقف، ثم اعترض فيه التقاء المثليين، فلم يكن بد من الإدغام، فأما من أظهر فإنه واقف لا محالة وإن لم يقطع صوته))<sup>(٤٦)</sup>، وهذا ما علل به النحاس.

والإدغام يكون واجبًا في المثليين إذا لم يوجد مانع يمنع من ذلك؛ لأنّ أصل الإدغام أرادة التخفيف على اللسان في أثناء النطق، فما ذهب إليه النحاس هو الصواب والعلة في ذلك أنّ الأول متحرك وإذا تحرك الأول بطل الإدغام، إلّا على رأي أبي عمرو بن العلاء فإنّه أجاز هذا الإدغام فهو إدغام كبير، فيكون الإظهار أحسن، فلو أردنا الإدغام لا بدّ من تسكين الأول؛ لأنّ أصل الإدغام أن يكون الأول ساكنًا ثم الإدغام.

## المسألة الخامسة: علة عدم جواز إدغام النون في الجيم

ذكر النحاس أنّ أبا عبيدة يدغم النون في الجيم وهذا لا يجوز لبعده النون عن الجيم، في قوله تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، فقال: ((ولأبي عبيدة... أدغم النون في الجيم، وهذا القول لا يجوز عند أحد من النحويين علمناه لبعده النون من الجيم، فلا تدغم فيها))<sup>(٤٧)</sup>.

أجمع العلماء إلى أنّه لا يجوز إدغام حرف النون في الجيم، والعلة في ذلك هي لبعده المخرج<sup>(٤٧)</sup>.

وذكر الإمام الشاطبي رحمه الله أنّه لا يجوز الإدغام والعلة في ذلك أنّ ذلك لم يرد عن كلام العرب<sup>(٤٨)</sup>.

أما الإمام الجزري فذهب إلى أنّه لا يكاد يعرف ولا أثر له في الكلام<sup>(٤٩)</sup>.

وقد ذهب سيبويه إلى أنّ المخارج كلما تقاربت كان الإدغام أقوى، وكلما تباعدت زاد الإظهار حسنا<sup>(٥٠)</sup>.

فمخرج الجيم هو من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى، أما مخرج النون فمن طرف اللسان بينه وبين ما فُويق الثنايا<sup>(٥١)</sup>. فمخرج الجيم بعيد عن مخرج النون.

وقد ذكر الدكتور غانم قدوري أنّ النون الساكنة: ((تدغم في أقرب الأصوات إليها، وهي اللام والراء، وتظهر عند أبعد الأصوات عنها، وهي أصوات الحلق الستة (هـ - ع - ح - غ - خ)، وتكون بين الإظهار والإدغام مع بقية الأصوات، وهي الحالة التي تعرف بالإخفاء))<sup>(٥٢)</sup>.

فالعلة التي ذكرها العلماء هي علة (بعد) ، أي: لبعده مخرج النون عن الجيم فلا يجوز الإدغام، فيكون ما ذهب إليه النحاس وأكثر العلماء هو الصواب، إذ لم يرد ولم يعرف عن العرب إدغام حرف النون في الجيم.

## المسألة السادسة: علة عدم جواز إظهار (التاء والزاي) إذا سبقتها لام

### التعريف

ذكر النحاس أنه لا يجوز إظهار (التاء والزاي) إذا سبقتها لام التعريف، بل يجب الإدغام في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ [التين: ١] فقال: ((أدغمت اللام في التاء والزاي لقربها منهما، ولا يجوز الإظهار مع لام التعريف لكثرتها في الكلام))<sup>(٥٣)</sup>. ذهب سيبويه إلى أن لام التعريف تُدغم في ثلاثة عشر حرفاً فلا يجوز فيهن غير الإدغام؛ والعلة في ذلك كثرة (لام المعرفة) في الكلام؛ وكثرة موافقتها لهذه الحروف؛ ومخرج اللام من طرف اللسان. وهذه الحروف أحد عشر حرفاً، منها حروف طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان. فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجز إلا الإدغام، والأحد عشر حرفاً هي: (النون، والراء، والذال، والتاء، والصاد، الطاء، والزاي، والسين، والطاء، والتاء، والذال)، والذال خالطها: (الضاد والشين)؛ لأنّ الضاد استطلت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام. والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء<sup>(٥٤)</sup>.

وقد ذكر المبرد أن الإدغام يكون لازماً في لام المعرفة، فقال: ((وإنما كان ذلك لازماً في لام المعرفة؛ لعلّتين: إحداهما كثرة لام المعرفة في الكلام، وأنه لا يعرى منكور منها إذا أردت تعريفه، والثانية: أنّ هذه اللام لازم لها السكون، فليست بمنزلة ما يتحرك في بعض المواضع))<sup>(٥٥)</sup>.

وذكر إبراهيم أنيس أنّ صوت اللام كثير الشبوع في اللغة، طراً عليه ما لم يطرأ على غيره من الأصوات، إذ هو سريع التأثر بما يجاوره من الأصوات وميله

إلى الفناء في معظم أصوات اللغة، والذي يسوغ إدغام اللام الساكنة في أغلب الأصوات كثرة شيوعها في اللغة؛ لأن نسبة شيوعها يقدر بـ(١٢٧) مرة في كل ألف من الأصوات الساكنة ولا شك أن الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر تعرضاً للتطور اللغوي من غيرها من الحروف، فإن جميع الأصوات التي تدغم في حرف اللام تتدرج ضمن هذه المجموعة الكبرى من الأصوات المتقاربة المخارج<sup>(٥٦)</sup>.

وقد ذكر الدكتور غانم أنه لا يجوز ترك الإدغام مع لام التعريف لثلاثة أسباب: منها المقاربة في المخرج، ومنها كثرة لام المعرفة في الكلام، ومنها أنها تتصل بالاسم اتصال بعض حروفه؛ لأنه لا يوقف عليها<sup>(٥٧)</sup>.

ومن خلال آراء العلماء يتضح لنا أنه لا يجوز إظهار حرف التاء ولا حرف الزاي إذا سبق بلام التعريف، وإنما يكون الإدغام هو الواجب، لقرب المخرج، فكما تقاربت المخارج قوي الإدغام وكما تباعدت فالأفضل الإظهار، فما ذهب إليه النحاس هو مما أجمع عليه العلماء قديماً وحديثاً، فالعلة علة (تكثر) فضلاً عن علة قرب المخرج.

## المسألة السابعة: علة عدم جواز إدغام حرف الضاد في حرف

### الطاء

ذهب النحاس إلى أنه لا يجوز إدغام حرف (الضاد) في حرف (الطاء)، وكان ابن محيسن<sup>(٥٨)</sup> يدغم (أضطره) فيقول: (أطره) في قوله تعالى ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، فقال: ((وروي عن ابن محيسن أنه كان يدغم الضاد في الطاء، قال أبو جعفر: وذا لا يجوز؛ لأن في الضاد تقشياً فلا تدغم في شيء ولكن يجوز أن تدغم الطاء))<sup>(٥٩)</sup>.

وقرأ جميع القراء بالإظهار والمختار فيها بالإظهار<sup>(٦٠)</sup>.

وذهب المبرد إلى أنّ إدغام (الضاد) في (الطاء) لا يجوز لانحراف الضاد عن الطاء<sup>(٦١)</sup>.

وقد ذكر ابن جني أنّ إدغام (الضاد) في (الطاء) هي لغة شاذة عن العرب فقالوا: في أضطجع (أطجع)<sup>(٦٢)</sup>.

وذهب ابن جني والزمخشري إلى أنّها لغة مرذولة، والعلة في عدم جواز إدغامها أنّ الضاد من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها، والحروف مجموعة في (ضم شفر) والسبب في ذلك لما فيها من الامتداد والتقشي<sup>(٦٣)</sup>.

وذهب ابن عصفور إلى أنّ الضاد لا تقرب في شيء من مقاربتها؛ والعلة في ذلك أنّ فيها استطالة وإطباقًا واستعلاء، وليس في مقاربتها ما يشركها في ذلك كلّها فلو أدغمت لأدى ذلك إلى الاخلال بها، لذهاب هذا الفضل الذي فيها، ومن أدغمها في الطاء فقليل جدًا لا ينبغي أن يقاس عليه<sup>(٦٤)</sup>.

وذهب ابن يعيش إلى عدم جواز إدغامها في الطاء، فلا تقول: في (أضطرب وأضطجع) (أطرب) ولا (اطجع)، والعلة في ذلك لكيلا يذهب تقشي الضاد بالإدغام<sup>(٦٥)</sup>.

وقد ذكر سيبويه أنّ الشين فقط التي فيها تقشي<sup>(٦٦)</sup>، وأضاف المبرد صوت (الضاد)<sup>(٦٧)</sup>، وقد ذكر الدكتور غانم قدوري أنّ التقشي موجود في النطق القديم فقط<sup>(٦٨)</sup>.

وقد اتفق العلماء على أنّه لا يجوز إدغام حرف (الضاد) في (الطاء)<sup>(٦٩)</sup>. فالضاد والطاء من حروف الإطباق<sup>(٧٠)</sup>، وقد علل الزبيدي عدم جواز ذلك بكراهية الجمع بين حرفين مطبقين<sup>(٧١)</sup>.

ولعل ما ذهب إليه العلماء والنحاس هو الصواب إذ لا يجوز إدغام حرف الضاد في الطاء؛ والسبب أنّ صوت الضاد فيه شيء من التقشي في النطق القديم،

وهذا غير موجود في النطق الحديث، فالأفضل تخلص الضاد بالإظهار وعدم الإدغام، وكما ذكر ابن جنى والزمخشري أنها لغة شاذة ومرذولة، والشاذ والمرذول لا يُعْتَدُّ به، فاللغة بطبيعتها تميل إلى الأفتح والأشهر لا إلى الشاذ والمرذول.

### المسألة الثامنة: علة عدم جواز إدغام حرف الراء في مثله

ذهب النحاس إلى أنه نقل عن الكسائي وأبي عمرو بن العلاء أنهم ادغموا حرف الراء في الراء في قوله تعالى ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، إذ لا يجوز هذا؛ والسبب في ذلك عدم جواز الجمع بين ساكنين، فقال: ((وحكي عن الحسن وأبي عمرو إدغام الراء في الراء وهذا لا يجوز لئلا يجتمع ساكنان))<sup>(٧٢)</sup>.

أدغم أبو عمرو البصري حرف الراء في مثله وفي اللام فقط، فأما في حرف الراء فكان لا يُراعي ما قبلها ولا حركتها في نفسها<sup>(٧٣)</sup>.

لا يجوز إدغام حرف الراء في هذا الموضع إلا على رأي أبي عمرو البصري إذ كان لا يراعي حركة ما قبل الراء، ولا يجوز الإدغام هنا، والعلة في ذلك أنّ حركة (الهاء) في (شَهْرُ) ساكنة و(الراء) متحركة فلو سكنت (الراء) في (شَهْرُ) لاجتمع ساكنان وهذا لا يجوز؛ لأنّ شرط الإدغام أن يكون الأول ساكناً والثاني متحرّكاً، مع مراعاة حركة ما قبل الحرف المدغم، وكذلك فإنّ العرب لا تجمع بين ساكنين، فالعلة هنا علة جمع بين ساكنين.

ومثله إدغام النون في النون، في قوله تعالى ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾ [البقرة: ٣٠]، فذهب النحاس إلى أنه ((لا يجوز إدغام النون في النون لئلا يلتقي ساكنان))<sup>(٧٤)</sup>.

ومثله إدغام الراء في الراء، في قوله تعالى ﴿ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [آل عمران: ١٤]، فذهب النحاس إلى أنه ((لا يجوز



أن تدغم الثاء من الحرث في الذال من ذلك كما فعلت في (يلهث) ذلك؛ لأنّ الرّاء من (الحرث) ساكنة فلو أدغمت اجتمع ساكنان))<sup>(٧٥)</sup>.

ومثله إدغام الياء في الياء في (يُحْيِي) في قوله تعالى ﴿هُوَ يُحْيِي، وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يونس: ٥٦]، فذهب النحاس إلى أنّه: ((هُوَ يُحْيِي، ولا يجوز الإدغام عند سيبويه لئلا يجتمع ساكنان))<sup>(٧٦)</sup>.

ومثله ﴿أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [الأحقاف: ٣٣]، فذكر ابن الأنباري أنّه لا يجوز الإدغام لئلا يجتمع ساكنان<sup>(٧٧)</sup>.

## المطلب الثاني

### علل منع الهمز

**الهمز لغة:** النَّبْرُ، والنَّبْرُ في الكلامِ الهمز، وكلُّ شيء رفع شيئاً فقد نَبَرَهُ ، والنَّبْرُ مصدر نَبَرَ الحَرْفَ يَنْبِرُهُ نَبْرًا أي همزه<sup>(٧٨)</sup>، والهمز في الكلام الضغط<sup>(٧٩)</sup>.

**اصطلاحًا:** هو حرف متباعد مَخْرَجَه عن المخارج الحروف ولا يشترك أي حرف في المخرج إلا الهاء والألف<sup>(٨٠)</sup>.

**وعند القدامى:** أنه صوت مجهور<sup>(٨١)</sup>

**وعند المحدثين:** صوت صامت انسدادى حنجري أو مزماري انفجاري لا هو بالمجهور ولا بالمهموس<sup>(٨١)</sup>.

ويطلق عليها الحبسة الحنجرية<sup>(٨٢)</sup>.

وينتج صوت الهمزة من انطباق الوترين الصوتيين انطباقاً كاملاً وشديداً بحيث لا يسمح للهواء بالمرور مطلقاً فينحبس داخل الحنجرة ثم يسمح له بالخروج على صورة انفجار<sup>(٨٣)</sup>.

والهمز خاصة من خصائص القبائل البدوية والحضرية كالحجاز وقريش وغيرها من البلدان<sup>(٨٤)</sup>.

## المسألة الأولى: علة عدم جواز جعل الهمزة (المفتوحة) المضموم

### ما قبلها والمكسور ما قبلها بين

ذهب الباقولي إلى أنه لا يجوز جعل الهمزة (المفتوحة) المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها بَيْنَ بَيْنَ، فقال: ((أَنَّ الهمزة المتحركة وقبلها ألف متحرك تكون على تسعة أوجه: أحدها: أن تكون مفتوحة مضموما ما قبلها، نحو: (جُون)، والثاني: أن تكون مفتوحة مكسوراً ما قبلها، نحو: (مئر): بوزن (معر) وهذه ليس فيها إلا أن تقلب واواً في حال الضم، وياءً في حال الكسر، نحو (جون) و (مير) بواو وياء خالصين، ولا يجوز فيهما بَيْنَ بَيْنَ؛ وذلك أن الهمزة المفتوحة، إذا جعلتها بين بَيْنَ قربتها من الألف، والألف لا تقع بعد الضمة والكسرة بوجه ما))<sup>(٨٥)</sup>.

المقصود بهمزة بَيْنَ بَيْنَ هي التي تكون بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، فإن كانت مفتوحة تكون بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة تكون بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو<sup>(٨٦)</sup>.  
ولكن بشرط أن لا تسبق الهمزة المفتوحة بضمة أو كسرة، فإن سُبِقَتْ فلا تجعل بَيْنَ بَيْنَ.

ونكر مكّي القيسي أنه لا يجوز أن تجعل الهمزة بَيْنَ بَيْنَ، والسبب في ذلك؛ لأنك لو جعلتها بَيْنَ بَيْنَ لجعلتها بين الهمزة والألف، والألف لا يكون قبلها ضم ولا كسر، ولو جعلت بين الهمزة المفتوحة والواو لكانت بين الهمزة وبين حرف ليس هو من حركتها<sup>(٨٧)</sup>.

وإن كان قبل الهمزة المفتوحة ضمة أو كسرة لم تجعل بين بين؛ لأن جعلها بَيْنَ بَيْنَ قربت لها من الألف، والألف لا تقع بعد ضمة ولا بعد كسرة ولكن تبديلها (واوا) بعد الضم و(ياء) بعد الكسر كقولك في (تودة) تودة وفي (مئر) مير<sup>(٨٨)</sup>.

وذهب سيبويه إلى أنّ كلّ همزة مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فإنّك تبدل مكانها ياءً للتخفيف، وذلك قولك في المتر: مير، وإن كانت قبلها ضمة وأردت أنّ تخفف أبدلت مكانها (واوًا) كما أبدلت مكانها (ياءً) إذا كان ما قبلها مكسورًا، وذلك قولك: الجؤن جون، فقال ((وإنما منعك أن تجعل الهمزة ههنا بين بين من قبل أنّها مفتوحة، فلم تستطع أن تتحو بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة، كما أنّ الألف لا يكون ما قبلها مكسورًا ولا مضمومًا، فكذاك لم يجئ ما يقرب منها في هذه الحال))<sup>(٨٩)</sup>.

وهنا يتضح لنا أنّه لا يجوز جعل الهمزة بين بين إذا كان قبل الهمزة المفتوحة ضمة أو كسرة؛ وخير تعليل ما علل به سيبويه وهو ما ذهب إليه الباقولي.

### المسألة الثانية: علة عدم جواز تحقيق الهمزتين في كلمة واحدة

ذهب ابن خالويه إلى أنّه لا يجوز تحقيق الهمزتين إذا كانتا في كلمة واحد في (آمنوا) من قوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [العصر: ٣]، فقال: ((فإن سأل سائل فقال: العرب تقول آكرمت زيدًا وأكرمت زيدًا، فيلينون تارة، ويحققون تارة، فهل يجوز أن تقول في آمنوا أمنوا؟ فالجواب في ذلك أنّ التحقيق هنا غير جائز؛ لأنّ الهمزتين من كلمة واحدة، مثل آدم وأزر، فلما كانت الهمزة الثانية لازمة غير مفارقة كان التليين لازمًا، فإذا أتت الهمزتان من كلمتين كنت مخيرًا في اللغتين))<sup>(٩٠)</sup>.

والعلة التي ذكرها ابن خالويه رحمه الله أنّ التحقيق امتنع؛ لأنّ الهمزتين من كلمة واحدة.

وإنّ الهمزة الثانية إذا كانت ساكنة نحو ((أمن، وأدم، وأنتنا) لم يختلف في تخفيف الثانية وإبدالها ألفًا إذا انفتح ما قبلها، وبياء إذا انكسر ما قبلها، وبواو إذا انضم ما قبلها، وهذه على لغة العرب<sup>(٩١)</sup>.



والسبب في ذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا بينهما، ومنهم من يمد فيقول (آنك) فأهل الحجاز يخفون الهمزة كما يخففها بنو تميم من اجتماع همزتين لكراهية التقاء الهمزتين، فأدخلوا بينهما الألف<sup>(٩٢)</sup>.

ولسيبويه رأي في ذلك فيقول: ((واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدّ من بدل الآخرة ولا تخفف؛ لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف))<sup>(٩٣)</sup>.

وقد عدّ ابن جني تحقيق الهمز في كلمة واحدة شاذًا، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين نحو (سئال) و(سئار)<sup>(٩٤)</sup>.

فمن فصل وأدخل ألفًا بينهما كان ذلك فيه صعوبة في النطق فتحتاج إلى جهد كبير، ومن جمع بين همزتين وقال (أعطيت وأبوك) ففي النطق ثقل أثناء المخرج، فالتخفيف يكون أكثر لثقل الهمزتين عند اجتماعهما، فقسم من قراء الكوفة وغيرهم من جمع بين الهمزتين في كلمة واحدة كقوله تعالى ﴿أَيِّمَّةً﴾ [التوبة: ١٢]<sup>(٩٥)</sup> (وإذا اجتمعت همزتان ولم تكن منهما ابتداء فإن في كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الثانية)<sup>(٩٦)</sup>.

وإذا اجتمع همزتان في كلمة فيجب إبدالها سواء كانت في الكلام أو الشعر، وسواء كانت الكلمة اسمًا أو فعلًا، وسواء اجتمعتا في أول الكلمة أو في آخرها، والعلة في إبدالها أنّ الهمزة ثقيلة لأنّ مخرجها من أقصى الحلق، فيكون فيها تكلف إذا تم تكرارها<sup>(٩٧)</sup>.

وعلة عدم التحقق أنّ الهمزة حرف بعيد المخرج صعب اللفظ به بخلاف غيره من الحروف، مع ما فيها من الجهر والقوة، وقد استعمل العرب فيها التحقيق والتخفيف وإلقاء حركتها على ما قبلها وإبدالها بغيرها من الحروف، وحذفها في مواضعها كل ذلك بسبب استئقالهم لها<sup>(٩٨)</sup>.

فالعلماء مجمعون على أنه لا يجوز تحقيق الهمزتين إذا التقيتا في كلمة واحدة والعلة في ذلك هي صعوبة النطق بهما فمخرج الهمزة من أقصى الحلق فإذا

أعيد اللفظ بها فلا شك أن في ذلك صعوبة أثناء النطق بها، فيكون ما ذهب إليه ابن خالويه والعلماء هو الصواب.

### المسألة الثالثة: علة عدم جواز جعل همزة (أئمة) بَيْنَ بَيْنَ

ذهب ابن الأنباري إلى أنه لا يجوز أن تجعل همزة (أئمة) بَيْنَ بَيْنَ ؛ لأنّ همزتها منقولة في قوله تعالى ﴿فَقَنِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢]، فقال ((ولا يجوز أن تجعل بَيْنَ بَيْنَ كالمكسورة في (أئذا)؛ لأنّ حركتها في همزة (أئذا) أصلية لازمة غير منقولة، بخلاف الحركة في همزة أئمة))<sup>(٩٩)</sup>.

اختلف العلماء في قرأت (أئمة) فقرأها ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف بتحقيق الهمزتين، وقرأ بتسهيل الثانية نافع وأبو عمرو وابن كثير وأبو جعفر ويعقوب ونافع وخلف وهشام وانفرد ابن مهران بتسهيلها عن سهل، فخالف سائر الرواة عنه، واختلف عنهم في كيفية تسهيلها فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنّ من سهلها جعلها بَيْنَ بَيْنَ كما هي في سائر باب الهمزتين من كلمة<sup>(١٠٠)</sup>.

إنّ المقصود بهمزة بَيْنَ بَيْنَ هي التي تكون بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها فإنّ كانت مفتوحة تكون بين الهمزة والألف، وإنّ كانت مكسورة تكون بين الهمزة والياء وإنّ كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو<sup>(١٠١)</sup>.

فأصل (أئمة) (أئمة) فألقت حركة الميم الأولى على الهمزة الساكنة التي قبلها، وأدغمت الميم الأولى بالثانية، وأبدل من الهمزة المكسورة ياء مكسورة، ومن حقها قبل الإدغام أن تبدل ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، إذ أصلها السكون، فأصلها البديل، فكذلك أبدلت بعد نقل الحركة إليها<sup>(١٠٢)</sup>.

قال مكّي القيسي فيها: ((لم تجر على بَيْنَ بَيْنَ كما جرت المكسورة في (أئذا) و(أئنا) و(أنفكا)؛ لأنّ هذه حركة الهمزة فيها لازمة غير منقولة وتلك حركتها عارضة منقولة عن الميم الأولى إليها فجرت على أصلها في السكون وهو البديل وجرت هذه الأخرى على أصلها في الحركة وهو بَيْنَ بَيْنَ في التخفيف أي بين الهمزة والياء أعني في ذلك كله على قراءة من خفف الثانية))<sup>(١٠٣)</sup>.

فالعلة التي علل بها العلماء هي علة نقل، وقد قرأوا بتحقيق الهمز وبالتسهيل، كما بينا، والقراءة سنة متبعة فيكون كلا القولين جائز، أي: تحقيقها أو جعلها بين بين.

### المسألة الرابعة: علة عدم جواز همز (لترؤن)

ذهب مكي القيسي إلى أنه لا يجوز همز (لترؤن) في قوله تعالى ﴿لَتَرُونَ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦]، فقال: ((ولا يجوز همز الواو من لترؤن لانضمامها؛ لأن حركتها عارضة لالتقاء الساكنين وهما الواو وأول المشدد))<sup>(١٠٤)</sup>.

قرأ الكسائي بهمز (لترؤن) الواو (لترؤن)، وقرأ الباقر بدون همز<sup>(١٠٥)</sup>.

وروي عن الكسائي وأبي عمرو إنهما همزا الواوين، والعلة في همزهما أنهما استثقلتا الضمة التي على الواو فهمزوا، وكان القياس ألا تهمز؛ والعلة في ذلك أن حركتها عارضة لالتقاء الساكنين<sup>(١٠٦)</sup>، وأيده الزمخشري<sup>(١٠٧)</sup>.

ونقل ابن زنجلة عن الفراء<sup>(١٠٨)</sup> أنه قال: ((إن الأصل (لترؤن) فنقلوا فتحة الهمزة إلى الراء وحذفوا الهمزة تخفيفاً، ثم استثقلوا الضمة على الياء، فحذفوها فالتقى ساكنان الياء والواو فأسقطوا الياء، ثم التقى ساكنان الواو والنون، فحركوا الواو لالتقاء الساكنين، وحولت إليها تلك الحركة التي كانت في الياء فحركت بها))<sup>(١٠٩)</sup>.

وذكر المبرد أنه متى انضمت الواو لغير علة إعراب فهمزها جائز كما في (وعد، أعد) فتقول: (هذا عزو وعدو)، أمّا في كقولك: اخشوا الرجل، ولترؤن الجحيم، ولا تنسوا الفضل بينكم، فلا يجوز همزها، ومن همزها فقد أخطأ؛ والعلة في عدم همزها أن الضمة هنا غير لازمة، بخلاف (غزو ووعد) فضممتها لازمة<sup>(١١٠)</sup>.

وما ذهب إليه مكي القيسي هو الصواب، إذ لا يجوز همز (لترؤن) والعلة في عدم همزها أن الضمة التي على الواو حركتها عارضة أخذت حركتها من الراء المحذوفة وهو الضم، وجيء بالضم للتخلص من التقاء الساكنين، وخير تعليل ما نقله ابن زنجلة عن الفراء.

### المسألة الخامسة: علة عدم جواز همز (معايش)

ذهب ابن الأنباري إلي أنه لا يجوز همز معايش فتقول (معايش)؛ لأنّ الياء فيها أصلية في قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠]، فقال: ((ولا يجوز همزها؛ لأنّ فيها الياء أصلية))<sup>(١١١)</sup>.

قرأ جميع القراء بدون همز بالياء، وروي عن نافع أنه قرأ بالهمز (معايش)، وقراءة الهمز غلط<sup>(١١٢)</sup>، فأما نافع فهو غلط عليه أي: الرواية لأن الرواة عنه الثقات كلهم على خلاف ذلك<sup>(١١٣)</sup>.

ذهب القراء إلي أنّ (معايش) لا تهمز والسبب أنّ الياء من الفعل، فلذلك لم تهمز، والذي يهمز ما كانت الياء فيه زائدة مثل مدينة ومدائن، وقبيلة وقبائل<sup>(١١٣)</sup>.

وذهب الأزهري إلي أنّ من همز (معايش) لحن؛ لأنّ الياء فيها أصلية، مفردها مَعِيشَةٌ، والهمز يكون في الياء الزائدة<sup>(١١٤)</sup>.

وذهب مكّي القيسي إلي أنّ كثيراً من النحويين لا يجيزون ذلك فمعايش جمع معيشة ووزنها مفاعل ووزن معيشة هو مفعلة وأن اصلها في المفرد (معيشة) فلا يحسن همزها؛ لأنّ الياء أصلية ولو كانت زائدة لهمزتها عند جمعها مثل: (سفائن) مفردها (سفينة) على (فعيلة) فالياء هنا زائدة، وكذلك تهمز في الجمع إذا كان موضع الياء هو ألفا أو واوا زائدتين مثل: عجائز ورسائل؛ لأنّ مفردها عجوز ورسالة<sup>(١١٥)</sup>.

فمن قرأ بالهمز فهو شاذ وضعيف؛ لأنّ الياء أصلية<sup>(١١٦)</sup>.

ومن خلال هذه الآراء يتضح لنا أنّه لا يجوز همز (معايش) والعلة في ذلك أنّ الياء أصلية ففي المفرد (معيشة)، فلو كانت غير أصلية لجاز همزها، ولصح أن يقرأ بها، وفي هذا الموضع لا يجوز فالعلة فيه هي علة أصل، فما ذهب إليه ابن الأنباري هو الصواب

## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

فبعد أن وفقني الله تعالى لإتمام هذا البحث، ينتهي المطاف إلى جملة أمور برزت آثارها في أثناء الدراسة، إلا أنني سأذكر أهم النتائج التي توصلت إليها:

١- أظهر البحث أن مصطلح (عدم الجواز) كان أكثر بكثير من مصطلح (منع) فهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على كثرة الشيوخ، وكثرة التداول على ألسنتهم.

٢- لا بدّ من الاهتمام بالقراءات القرآنية، فكل قراءة تحمل معنى معيناً، فبعضهم أدغم، وبعضهم لم يدغم، وبعضهم همز وبعضهم لم يهمز، ويعود السبب وراء ذلك إنما هو الوحي وتعدد صور القراءة عن جبريل عليه السلام.

٣- ويلاحظ من خلال الدراسة أن أكثر من عالم يوافق رأي عالم آخر سواء كان ذلك في العلل التي درست أم في المادة التي طرحت.

٤- في باب الإدغام نجد أنّ العلماء قد أجازوا إدغام الحرف بمثله، فالحرف إذا كان مثله يدغم ولكن لم يكن ذلك مطلقاً، فقد وضعوا لذلك شروطاً قد بينها في مسألة عدم جواز إدغام الراء في الراء.

٥- ظاهرة الضاد عند القدماء كان فيها شيء من التفشي، وقد اختفى هذا التفشي بمرور الزمن، فقد عدّ عند أغلب العلماء أنّ التفشي مختص بحرف واحد وهو (الشين).





٦- جزم ابن الانباري أنه لا يوجد أحد من القراء من قرأ بهمز (ادناً)، وهذا خلاف ما وجدناه من أنّ هذه القراءة قد قرأ بها الكسائي الذي وصفته كتب التراجم أنه (الكسائي)، وقد يكون بجزمه لهذا القول أنه لم يسمع ذلك.

وفي الختام أحمد الله تعالى على ما أنعم عليّ من الفضل والهمة في خدمة لغتنا العربية، لغة القرآن الكريم، وأسأله سبحانه أن يغفر لي ولوالدي ولأساتذتي الكرام ولوالديهم وللمسلمين جميعاً إنّه سميع قريب مجيب

وصلّى اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

## هوامش البحث

- ١ - لسان العرب مادة (علل): (١١/٤٦٧).
- 2- أصول النحو العربي : للدكتور محمد خير الحلواني:
- 3- التعريفات باب العين: ١/٢٠١، وينظر : الكليات: ١/٦٢١.
- 4- أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق: ٢٦٢.
- 5- الأصول في النحو: ١/٣٥
- 6- الإيضاح في علل النحو: ٦٤.
- 7 - المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- 8- ينظر: الايضاح في علل النحو: ٦٥.
- 9- الخصائص : ١/٨٨.
- 10- ينظر: المصدر نفسه: ١/١٧٣.
- 11 - الرد على النحاة: ١٢٨.
- ١٢- ينظر: لسان العرب مادة (دغم): ١٢/٢٠٢.
- ١٣- الخصائص: ٢/١٣٩.
- ١٤- الإدغام الكبير: ٩٢، وينظر النشر في القراءات العشر: ١/٣١٣.
- ١٥- ينظر: الكتاب: ٤/١٧٤.



- ١٦- هو أبو الحسن علي ابن حمزة الكسائي، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: ١/١١٤.
- ١٧- إعراب القرآن للنحاس: ١/٤٦٠.
- ١٨- ينظر: التكملة: ٦١٦.
- ١٩- ينظر: الكتاب: ٤/٤٤٧.
- ٢٠- ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: ٤١٧.
- ٢١- الإقناع في القراءات السبع: ١/٦٤.
- ٢٢- ينظر: أسرار العربية: ٤٢٥.
- ٢٣- إعراب القرآن للنحاس: ٢/٧٩.
- ٢٤- ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٨٠.
- ٢٥- صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم المقرئ، توفى سنة إحدى وستين ومئتين: ينظر: معرفة القراء الكبار: ١/١٩٣.
- ٢٦- حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان المقرئ النحوي البغدادي الضرير نزل سامراء مقرئ الإسلام وشيخ العراق في وقته، قرأ بالحروف السبعة وبشواذ القراءات توفى سنة ست وأربعين ومئتين: ينظر معرفة القراء الكبار: ١/١٩١.
- ٢٧- ينظر: اللامات: ١٥١، النشر في القراءات العشر: ٢/١٤.
- ٢٨- ينظر: أسرار العربية: ٣٦٣.
- ٢٩- ينظر: الكتاب: ٤/٤٤٨.
- ٣٠- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع عللها وحججها: ١/١٣٥-١٣٦ ، والمدخل إلى علم الأصوات: ٢٢٩-٢٣٠.
- ٣١- ينظر: أطروحة دكتوراه: النهاية في شرح الغاية في القراءات: ٢٠٩.
- ٣٢- ينظر: أسرار العربية: ٣٦٣.
- ٣٣- إعراب القرآن: للنحاس: ٤/٢٧.
- ٣٤- المصدر نفسه: ٤/٤١٣، ٤/٤٦٤.
- ٣٥- المصدر نفسه: ٢/١٢٢، وينظر: تفسير القرطبي: ٨/١٦٠.
- ٣٦- ينظر: الكتاب: ٤/٤١٧، و الممتع الكبير في التصريف: ٤٣٩.
- ٣٧- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق أحمد مهدي: ٩٨.
- ٣٨- إعراب القرآن للنحاس: ٢/١٧٤.
- ٣٩- ينظر: شرح الجعبري: ١/٤١٦.

- ٤٠- المتجانس: هو ما اتفقا مخرجًا واختلفا صفة كالدال والطاء، ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٣٢.
- ٤١- ينظر: النشر في القراءات العشر: ٣١٣/١.
- ٤٢- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع عليها وحججها: ٨٨.
- ٤٣- ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- ٤٤- ينظر: شرح الجعبري: ١/٤٢٤، ٤٢٦.
- ٤٥- أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الانصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البادش: عالم بالقراءات، أديب كان خطيب غرناطة، (ت ٥٤٠هـ)، ينظر: الإعلام: ١/١٧٣.
- ٤٦- الإقناع في القراءات السبع: ١/٥٩.
- ٤٧- إعراب القرآن للنحاس: ٣/٥٣.
- ٤٨- ينظر: إبراز المعاني من حرز الأمانى: ١/٦٠٠.
- ٤٩- ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/٣٢٤.
- ٥٠- ينظر: الكتاب: ٤/٤٤٦.
- ٥١- ينظر: الكتاب: ٤/٤٣٣، والممتع الكبير في التصريف: ٤٢٥.
- ٥٢- المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٣١.
- ٥٣- إعراب القرآن للنحاس: ٥/١٥٨.
- ٥٤- ينظر: الكتاب: ٤/٤٥٧، والمقتضب: ٤/٤٧-٤٨، والمدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٤٠.
- ٥٥- ينظر: المقتضب: ٤/٤٨.
- ٥٦- ينظر: الأصوات اللغوية: ١٨٦-١٨٧.
- ٥٧- ينظر: المدخل إلى علم الأصوات العربية: ٢٤٠.
- ٥٨- محمد بن عبد الرحمن ابن محيىن السهمي أبو حفص المكي: مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربية، انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة، ينظر: الأعلام: ٦/١٨٩.
- ٥٩- إعراب القرآن للنحاس: ١/٧٧.
- ٦٠- ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين: ٤٩٦.
- ٦١- ينظر: المقتضب: ١/٣٤٧.
- ٦٢- ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٢١٤.
- ٦٣- ينظر: المحتسب في تبين شواذ القراءات: ١/١٠٦، والكشاف: ١/١٣١.
- ٦٤- ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٤٣٨.
- ٦٥- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/١٤٩.



- ٦٦- ينظر: الكتاب: ٤/٤٤٨.
- ٦٧- ينظر المقتضب: ١/٣٤٨.
- ٦٨- ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٣٥.
- ٦٩- ينظر: تفسير البحر المحيط: ١٨/٢، وتفسير أبي السعود: ١/٢٠٢، وتفسير الألويسي: ٥/٢.
- ٧٠- ينظر: الكتاب: ٤/٤٣٧.
- ٧١- ينظر: تاج العروس: ١/٥٣٩٨.
- ٧٢- إعراب القرآن للنحاس: ١/٩٥.
- ٧٣- ينظر: الإدغام الكبير: ١٥٤.
- ٧٤- إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٠٨.
- ٧٥- المصدر نفسه: ١/٣٦٠.
- ٧٦- المصدر نفسه: ٢/٢٥٩.
- ٧٧- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٧٩.
- ٧٨- ينظر: لسان العرب مادة (نبر): ٥/١٨٨.
- ٧٩- ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة (همز): ٣/٩٠٢.
- ٨٠- ينظر: المقتضب: ١/٢٩٢.
- ٨١- ينظر: علم الأصوات العام (بسام بركة): ١١٨.
- ٨٢- إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأً للزجاج: ١/٣٥٤.
- ٨٣- ينظر: الأصوات اللغوية: ٨٩-٩٠.
- ٨٤- ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٢٤.
- ٨٥- ينظر: المدخل إلى علم اللغة: ٢٢٣.
- ٨٦- ينظر: أصوات اللغة العربية: ٧٥.
- ٨٧- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها تحقيق: أحمد مهدي: ٧٠.
- ٨٨- ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢/٤٤٦.
- ٨٩- ينظر: الكتاب: ٣/٥٤٢.
- ٩٠- إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه: ١٧٥-١٧٦.
- ٩١- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق أحمد مهدي: ٥١.
- ٩٢- ينظر: الكتاب: ٣/٥٥١.
- ٩٣- المصدر نفسه: ٣/٥٥٢.
- ٩٤- ينظر: الخصائص: ٣/١٤٢.



- ٩٥- ينظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي: ٢٨٦/٤.
- ٩٦- المصدر نفسه . والصفحة نفسها.
- ٩٧- ينظر: شرح التصريف، للثمانيني: ٣٠٠-٣٠١.
- ٩٨- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : تحقيق أحمد مهدي: ٥٢.
- ٩٩- البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٩٥/١.
- ١٠٠- ينظر: النشر في القراءات العشر: ١٢١/٣.
- ١٠١- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٣٧/٣، وأصوات اللغة العربية: ٧٥.
- ١٠٢- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٩٤/١.
- ١٠٣- مشكل إعراب القرآن ٣٢٤/١.
- ١٠٤- المصدر نفسه: ٨٣٩/٢.
- ١٠٥- ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٥٩٧/١.
- ١٠٦- ينظر: إعراب القرآن لابن سيده: ٢١٦/٨.
- ١٠٧- ينظر: الكشف: ٣٢١/٧.
- ١٠٨- لم أجد رأيه في كتابه.
- ١٠٩- حجة القراءات لابن زنجلة: ٧٢٧.
- ١١٠- المقتضب: ١٩/١، والكامل في اللغة والأدب: ٥٣/١.
- ١١١- البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٥٥/١.
- ١١٢- ينظر: معاني القراءات للأزهري: ٤٠١، والحجة للقراء السبعة: ٦-٧، والمبسوط في القراءات العشر: ٢٠٧.
- ١١٣- ينظر: معاني القرآن للقراء: ٣٧٣/١، ومعاني القراءات: ٤٠١/١.
- ١١٤- ينظر: معاني القراءات: ٤٠١.
- ١١٥- ينظر: مشكل اعراب القرآن: ٢٨٣/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٥٥٨/١، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٨٠/١.
- ١١٦- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٢٧/٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٠٩/٢.